جوانب من التعليل الصوتي للأحكام النحوية

أ.م.د. محمد سالم محسن رشيد

الجامعة العراقية / كلية الآداب / قسم اللغة العربية

Aspects of the phonetic reasoning behind grammatical rules

Assistant Professor PhD Mohammad Salem Mohsen Rashid

AL - Iraqia University / College of Arts

Department of Arabic Language

Mohammed.s.mohsin@aliraqia.edu.iq

رقم الجوال: 07751626886 / 07516110502

مجلة العلوم الإسلامية
المجلد 1 | العدد 43
www.isscj.edu.iq

Journal of Islamic Sciences
Vol.1 | Issue 43
ISSN: 2225-9732

August 2026

ملخص

تتناول هذه الدراسة جوانب من التعليل الصوتي للأحكام النحوية، واقفةً على أهم العلل التي أدّت لخروج الأحكام النحوية عن أصلها المعروف، ولا سيما في ظاهرتي المجاورة والإعراب التقديري، فكان السعي في هذه الدراسة إلى الوقوف على أحكام نحوية خضعت للظاهرتين المذكورتين، وبيان أهم أسباب حدوثهما ومنها أن المتكلم يرجو التيسير والسهولة، كما يفرّ من التكلّف والتعسف والثقل في حديثه. وقد لجأ العرب لهذا النحو من الإعراب، وأوجدوه في أمثلة كثيرة ذات تعليلات صوتية بحثة.

الكلمات المفتاحية: التعليل الصوتي، أحكام نحوية، المجاورة، الإعراب التقديري.

Abstract:

This study examines aspects of the phonetic reasoning behind grammatical rules, focusing on the most important factors that led to grammatical rules deviating from their known origin, particularly in the phenomena of adjacency and implied inflection. The aim of this study was to identify grammatical rules that have been subject to these two phenomena and to explain the most important reasons for their occurrence. One of the reasons is that the speaker desires simplicity and ease, and avoids affectation, arbitrariness, and awkwardness in his speech. The Arabs resorted to this type of grammatical analysis and found it in many examples with purely phonetic justifications.

Keywords: Phonetic reasoning, grammatical rules, adjacency, implied inflection

المقدمة

يُعدُّ النظام الصوتي الأصل والأساس الذي تُبنى عليه بقية مستويات اللغة، ولا سيما النحوية منها، فاللغة في أصلها ظاهرة صوتية نطقية قبل كونها مكتوبةً. هدفها التواصل بين أفراد المجتمع، ولما كانت اللغة نطقية قبل أن تكون مكتوبة كان لا بُدَّ على الناطق أو المتكلم أنْ يفرَّ من التكلف والتعسف والثقل في حديثه، فيذهب في كلامه حيث سار به اللسان سهولةً، وأخذ به النطق سرعةً، فيرجو التيسير بفطنته اللغوية وخبرته الكلامية. ومن هنا كان السعي في هذه الدراسة إلى الوقوف على أحكام نحوية لم تكن لولا وجود علة صوتية أَحْكَمَتْها لما هي عليه، فالعملية النحوية الصوتية لا تتم إلا في سبيل إضفاء التماثل والتناسق والتوافق في الجملة العربية. فكان التعليل الصوتي مُمدًّا لميدان الدراسات النحوية؛ إذ ساعد في توضيح ظواهر كانت بحاجة للتوضيح والتبيين، وبحثنا الموسوم ب (جوانب من التعليل الصوتي للأحكام النحوية) جاء ليبين أسباب وقوع ظاهرتين نحويتين بفرض قانون صوتي، فتمَّ في مبحثينِ، الأول منهما: ظاهرة المجاورة، والثاني: هو الإعراب التقديري. يسبقهما تمهيد لتعريف العلة الصوتية. وقد وقفت في البحث على مصادر كثيرة عززتْ قيمة البحث، وأعطته أهمية فائقة، ولا سيما أنه مازج بين علمي الصوت والنحو، وأوضح تفسيرات جديدة كانت لها بوادر مبثوثة في كتب النحويين واللغويين قديما وحديثا. حتى انتهى البحث بخاتمة لخصت فيها وأوجزت ما توصلت إليه في هذه الرحلة العلمية، وهو أن حالة الفم وميله للسهولة واليسر في أثناء نطقه بتلك الكلمات والألفاظ، تتلاءم وتتناسق مع طبيعة الأداء. فتبدي مطابقة صوتية منسوقة والحكم النحوي.

التمهيد: مفهوم التعليل الصوتي

العلة في اللغة: «المرض. وصاحبُها مُعْتَلٌ. والعِلَّةْ: حدثٌ يَشْغَلُ صاحبه عن وجهه. والعَلِيل: المريضُ. يقال: عَلَّ يَعِلُّ ويَعُلُّ وعَلَّهُ يَعِلُّه ويعُلُّهُ عَلاًّ وعَلَلاً وأعَلَّهُ»(١)، قال الجرجاني: «العلة: لغةً: عبارة عن معنى يحلُّ بالمحلِّ فيتغير به حال المحلِّ بلا اختيار، ومنه يسمى المرض علة؛ لأنه بحلوله يتغير حال الشخص من القوة إلى الضعف»(٢).

وفي الاصطلاح: «معنى الاعتلال التغيير، والعلّةُ تغيرُ المعلول عمّا هو عليه، وسُمّيت... حروفَ علّة لكثرة تغيّرها»(٣)، وعرف الجرجاني الاعتلال اصطلاحا فقال: «هو تغيير حرف العلة للتخفيف»(٤)، وفي التعليل الصوتي يقول الدكتور محمد كاظم البكاء: «التعليل الصوتي صرف لم يكن للمعنى فيه مدخل، فهو إتباع في اللفظ من غير أن يكون إتباعا في المعنى»(٥).

ونجد الدكتور فخر الدين قباوة يشير إلى العلة الصوتية بمسمى آخر، وهو (الضرورة الصوتية). فذكر أنه في النظام الأصلي للغة تبدو الحرية واسعة للاختيار، في حين أن الضرورة الصوتية –ويقصد بها العلة– محددة، لكن في مرحلة ما تتسع تلك الضرورات الصوتية وتتشعب في ظواهر لغوية كثيرة؛ وذلك لتأمين المرونة اللغوية(٦). فالعلة الصوتية هي أساس وجود حكم مغاير عن الحكم الأصلي؛ لضرورة أوجدتها الحكمة المفضية إلى ذلك الشيء، فالضرورة تقود العلة لتحقيق المنفعة المرجوة.

يتّضح مما مضى أن العاقبة من الإعلال الذي يصيب الحروف والحركات، هو استبدال الثقل بالخفة والعسر بالنطق باليسر فيه(٧).

(١) ينظر: لسان العرب: باب العين واللام (ع ل، ل ع) ١ / ٨٨. ومقاييس اللغة: باب (علَّ) ٤ / ١٢ - ١٥، والقاموس المحيط (فصل العين) ١٠٣٥.
(٢) التعريفات: ١٥٤.
(٣) شرح المفصل: ٥ / ٤١٨.
(٤) التعريفات: ٣١.
(٥) المنهج الصوتي للنحو العربي في معاني القرآن: ١٠٦ .
(٦) ينظر: الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد: ٢٣٦.
(٧) ينظر: مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط: ١ / ٢٦٧

إنَّ التعليل الصوتي أمر بالغ الأهمية، فهو يبرر حكم الضرورات النحوية في الإعراب ويفسرها مثل: ظاهرة المجاورة والإعراب التقديري، ويسعى لإيجاد توضيح لجوانبها الإعرابية، والتي ليس لها مخرج إلا عن طريق التعليل الصوتي، كما أنه وُضع لتيسير نطق الأصوات والحركات، وتذليل صعابها، ولا سيما في الخفة والثقل، فأغلب التعليلات الصوتية ترجع إلى هذين القانونين –أعني الخفة والثقل - فالباحث في الظواهر اللغوية يجد أن علماء العربية قد بينوا تعليلات، وأحدثوا تأويلات، في سبيل إيصال أفكارهم بسهولة كبيرة، وإرضاء المتلقين عن قيام صوت مقام آخر، والاستعانة بحركة على أخرى، فألفوا المؤلفات، ووضعوا المصنفات التي أبدعوا فيها أيما إبداع ؛ تيسيراً لنطق العربية وإيضاح التعليلات الصوتية، فاليسر والمرونة وإتاحة الرخصة والاتصال هو الغاية من ذلك كله.

المبحث الأول: ظاهرة المجاورة

توطئة: وفي مفهوم الإعراب على المجاورة: يقول ابن هشام: «إنَّ الشيء يعطى حكم الشيء إذا جاوره»[١]، وعلة ذلك هي أن يكون اللفظ الثاني ملاصقا للذي يسبقه، فاكتسب اللفظ الثاني الشرعية في تغيير حركته على شاكلة اللفظ الأول من التصاقه به[٢]، وتعمل اللغة على تحصيل التوازن الصوتي والنحوي، والفرار من نفرة الاختلاف، وتحافظ على أن تجري الأبواب على سنن واحدة. ولذلك أتبعوا الحركة الحركة؛ تحقيقا لسعي اللغة ونظامها الى تحقق المناسبة الصوتية، والذي هو مبدأ عام تحققه اللغة ما استطاعت إلى ذلك سبيلا، ولو جاء ذلك في بعض الأحيان على حساب العلامة الإعرابية[٣]. وفي نظر الدكتور الطويل رزق: «إنَّ كل هذه التصورات تهدف إلى أن تنسجم القاعدة مع نفسها ومع المسموع عن العرب، وهو لون من التصوّر قريب من التوهم»[٤].

وقد تنبه النحويون العرب إلى وجود سطوة في إعراب بعض الألفاظ بحكم مجاورتها ألفاظا أُخرى، فالكلمة تأخذ حكم الكلمة الأخرى إذا جاورتها، فتؤثر بها وتُحدث تغييرا يكون سببه

(١) مغني اللبيب: ٨٩٤.
(٢) ينظر: شرح شذور الذهب: ٢ / ٥٨٨، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣ / ٨٣.
(٣) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: ١ / ١٣، والعلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث: ٣٤٥.
(٤) ظاهرة التوهم في الدراسات النحوية والتصريفية: ٨٩.

تعليلا صوتيا، وإنَّ من أهم الظواهر الصوتية وأشهرها تلك التي حملت على الجوار، أو التوهم، أو الخفض على الجوار، أو الحمل على الجوار والجر عليه، أو المزاوجة والازدواج، أو الاتباع أو المحاذاة، أو حفظ التوازن أو المناسبة أو المجانسة(١)، كلها بمسميات مختلفة ومراد واحد. وهي مسألة وردت عن العرب بقولهم: (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ)(٢). فكلمة (خربٍ) في الجملة الماضية هي صفة لكلمة (جحر) وحقُّها الرفعُ، لكنهم أمضوا عليها ما اشتهر من قولهم: (جاور السعيد تُسعد) فجُرَّ لمجاورته المجرور، فأعطوه الرفع المقدر بالضم الممنوع ظهورها لاشتغال المحل بحركة المجاورة.

ومن الأمثلة كذلك على القول بالجر على الجوار هو قولهم: (ماءُ شنٍّ باردٍ) إذ الشن: «هو قِربة الماء، والشن لا يوصف بالبرودة، وإنما الذي يوصف بالبرودة هو الماء في داخل الشن، فيقال: ماء شنٍ باردٌ، إلا أنّ المسموع عن العرب: ماء شنٍ باردٍ بإتباع الشن على اللفظ بالجر؛ مراعاةً للجوار وإن لم يكن المعنى عليه»(٣). فتحقق انقياد حركة العلامة الإعرابية المجاورة سائرة خلف سابقتها؛ لعلة صوتية هي المناسبة والتناسق، وأورد ابن سيدة أمثلة كثيرة نورد واحدا منها عن ظاهرة المجاورة فقال: «ماءٌ يَجِمٌّ لحافرٍ مَعْيُونٍ، قَالَ بَعضهم: جَرّه على الْجوَار، وَإِنَّمَا حكمه (معْيُونٌ) بِالرَّفْع لِأَنَّهُ نعت لماء»(٤).

فهذه الأمثلة الكثيرة والعبارات التي عالجها النحاة القدماء كالخليل وسيبويه وابن جني وغيرهم(٥)، تدل على معرفة العرب لمثل هذه الظواهر التي أخذت صداها وذاع صيتها. وهذا مما يدلُّ على رعاية العرب جانبَ القرب والمجاورةِ، وأنهم أتبعوا الأوصافَ إعرابَ ما قبلها، وإن لم يكن المعنى عليه؛ ومن الدلائل الأُخر على مراعاةِ القرب والمجاورةِ عند العرب «قولُهم: «خَشَّنْتُ بصَدْرِه وصدرِ زيدٍ»، «فأجازوا في المعطوف وجهَيْن؛ أجْوَدُهما الخفضُ هاهنا حملًا على الباء، وإن كانت زائدةً في حكمِ الساقط؛ للقرب والمجاورةِ. وكان إعمالُ الثاني فيما نحن

(١) ينظر: الكتاب: ١ / ٣٣٢، وأدب الكاتب: ٤٣، والصاحبي: ١٧٤، وفقه اللغة وسر العربية: ٣٢١، والعمدة: ١ / ٣٣١، وتحرير التحبير: ٣٦٧.
(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ٤ / ١٩١٢ - ١٩١٤.
(٣) شرح المفصل: ١ / ٢١١.
(٤) المحكم والمحيط الأعظم: ٢ / ٢٥١.
(٥) ينظر: الجمل في النحو: ٩٥، ٩٧، ١٩٦، ١٩٧، والكتاب: ١ / ٦٧، و٤٣٦، والمنصف في شرح كتاب التصريف للمازني: ٢ / ٢.

بصَدَده أوْلى للقرب والمجاورَةِ، والمعنى فيهما واحدٌ"[1].

فالتناسق بين الألفاظ على مستوى العبارات داخليا والكلمات بنيويا نراه –أيضا - منسجما عند العرب قديما عبر نهج مبدأ الجوار، فهم يقولون: «أخذه ما قَدُمَ وما حَدُثَ»[2] وذلك بضم الدال في لفظة (حدُث) وحقُّها الفتحُ، لكنهم أجروا الضَّمَّ عليها لوقوعها في مجال (قدُم) وسياقها، فجرى الجوار عليها. وهذا مما ناسقه العرب وطبقوه عبر المستويات المختلفة للغتهم، حتى وجدوا أنفسهم أنهم قد خرجوا عن قواعدهم المعروفة بأوزانها المعتبرة وثوابتها الرصينة، فإذا بذلك التباين يتربع ملكا على عرش تلكم القواعد بغيةَ اليسر والمرونة والسهولة في نطق اللغة.

ونظيره ما ساقه السيوطي في مزهره من أن العرب تقول «للرجل إذا قدم من سفَر: أوْبَةً وطَوْبة أي: أُبْتَ إلى عيش طيِّب ومآبٍ طيب، والأصل: طيبَة، فقالوه بالواو لمحاذاة أوبة. وقال ابن خالويه إنما قالوا: طَوْبة لأنهم أزْوَجوا به أوْبة"[3]. يُفهم من ذلك أن واجب لفظة (طَوبة) ونصيبها أن تكون (طِيبة) على وزن فِعلة، لكن العرب أجروها في قولهم السابق مجرى (أوبة) تقديرا لقاعدة الجوار واهتماما بها، فأزْوَج العرب اللفظين - كما قال ابن خالويه - وغرضهم من هذا الجوار هو التناسب والتلاؤم فيما بين الألفاظ.

وكان للتخفيف الصوتي والتيسير النطقي سبب آخر لظاهرة المجاورة في العربية، وعلة صوتية غايتها هوادة البيان ورخاوة الاستعمال اللغوي مع دماثة التراكيب وجزالتها، فإحدى غايات المجاورة ومقاصدها هو التخفيف، وقد عرف قراء القرآن الكريم اختيارات قرآنية وتفضيلات أدائية لقراءة على أخرى، فاختاروا ما هو أيسر على اللسان وأخف في النطق عندهم، فهذا أبو علي الفارسي يعلل اختيار كسر الميم في (عليهِمِ) التي حقُّها الضمُّ بعد الهاء المكسورة أو ضمهما معا في قوله تعالى: (وضُربتْ عليهِمُ الذّلّةُ)[4] قائلا: «أتبعت الكسرُ الكسرَ، لثقل الضم بعد الكسر، كما استثقلوا ضمّ الهاء بعد الكسرة، وكذلك استثقلوا ضمّة الميم بعد الهاء. ألا ترى أنه ليس في كلامهم مثل فِعُل، وأنّهم يضمون ألف الوصل في مثل: اُقتل، فرارا من الضم بعد الكسر... يقول إذا ردّ الميم إلى أصلها ردّ الهاء أيضا إلى أصلها، وأتبع الضمّ الضمّ استثقالا للخروج من الكسر

(١) ينظر: شرح المفصل: ١ / ٢١١.
(٢) شرح المفصل: ٣ / ١٤٨، ومغني اللبيب: ٨٩٧.
(٣) ينظر: المزهر في علوم اللغة: ١ / ٢٧٠.
(٤) سورة البقرة، من الآية ٦١.

إلى الضمّ»[1]. فغاية من قرأ باتباع الكسر الكسر أو إلحاق الضم الضم هو اللجوء إلى الخفة وتحقيقها بمبدأ الجوار، والابتعاد عن الثقل غير المرغوب من اتباع الكسر الضم في ذلك، وكل ذلك بطرق متواترة وقراءات معتبرة، تتساوى فيما بينها بالفضل والأجر المتحصل، فإن كان بعضها شاقا كان مؤدوها أكثر أجرا، وإن كان بعضها خفيفا فذلك المتحصل من قانون المجاورة وهو التيسير والتخفيف على القارئ.

أورد تلك الأمثلة دون ذكر الخلاف بين المجيزين والمنكرين لهذه الظاهرة من حيث اعتمادهم عليها كمبدأٍ لغويٍّ، إذ نحن هنا في صدد بيان العلة الصوتية التي ولدت هذه الأحكام النحوية وبيانها وتوضيح أثرها مع إظهار القيمة لاستعمالها. فالجوار - من حيث العموم وما أوردنا من أمثلة - هو نظرية لغوية ومفهوم اعتمده أهل اللغة كضابط يخرّج أغلب المسائل اللغوية ومعيار لآرائهم – بحسب المستويات - ليفيد فائدة مرجوة كأن يحقق التخفيف عند النطق، فيدفع عن اللسان ما يثقله وهو أمر بالغ الأهمية، أو له فائدة أخرى كالتناسب والتناسق بين مكونات السياق وعناصره فيقع القرب والمرونة والتكييف وغير ذلك.

ذهب الدكتور إبراهيم السامرائي إلى أنَّ هذه المسألة «في الإعراب ترجع إلى ظاهرة لغوية (صوتية) غير نحوية، وهذه الظاهرة اللغوية هي (المجاورة) فلما جاور النعت الاسم المجرور السابق له (المنعوت) طابقه في الحركة»[2]، ويؤكده رأيُ الدكتور تمَّام حسان إذ يقول في ذلك: «فأغنت عندهم قرينة التبعية وهي معنوية، عن قرينة المطابقة في العلامة الإعرابية وهي لفظية، وكان الداعي إلى ذلك داعيا موسيقيا جماليا هو المناسبة بين المتجاورين في الحركة الإعرابية وقد سماه النحاة المجاورة»[3]، ويعلل الدكتور فهمي حسن النمر هذه الظاهرة بقوله: «حركة المجاورة ليست حركة بناء ولا إعراب، وإنما هي حركة اجتلبت للمناسبة بين اللفظين المتجاورين، فلا تحتاج لعامل؛ لأن الاتيان بها إنما هو لمجرد أمر استحساني لفظي لا تعلق له بالمعنى»[4]. فالدكتور النمر في قوله هذا يلغي جميع ما عُلل وقيل لدى الأقدمين من توهم قائل هذا العبارة، أو حملها تقديرا أو ما شابه ذلك، فاختزل ذلك بالعلة الصوتية الكامنة (استحسان

(١) الحجة للقراء السبعة: ١ / ٦١.
(٢) ينظر: النحو العربي نقد وبناء: ١٠٩.
(٣) اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٣٤.
(٤) ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية ومواقعها في القرآن الكريم: ٨.

لفظي) التي تقبع وراء هذا الجر في اللغة. وقد وجدت أن الدكتور علي أبو المكارم قد وافق الدكتور النمر فيما ذهب إليه(١).

وقد أجاد وأفاد الدكتور عبد الصبور شاهين بقوله: فكأنَّ المتكلم لا ينطق بكلمات تنتهي بحركات إعرابية، وإنما ينطق بكتل صوتية، يتحكم في تقسيمها، وهذا الإجراء الذي يعمد إليه المتكلم ليس إلا اختصارا للجهد العضلي بحذف بعض الحركات وتوحيد النطق ببعض الأصوات(٢).

فالتلاؤم والتنسيق مع الضبط والمناسبة، ما هما إلَّا عملة بوجهين لمبدأ الجوار الذي ورد عن العرب بكثرة، والنتيجة من ذلك هي أخذ الكلام بجريرة بعضه بعضا؛ ليتوافق المتأخر منه مع المتقدم عليه. وذلك كله لتثبت فرصة الاحتفال بالصيد اللغوي المُيسَّر للعربية والنطق بها، «وفائدته جعل أجزاء الكلام بعضها آخذا بأعناق بعض، فيقوى بذلك الارتباط ويصير التأليف حاله حال البناء المحكم المتلائم الأجزاء»(٣). فالقول في قانون الجوار وشواهده: أنهما حُملا على الضرورة الصوتية، واحتضنتهما العربية، أجدر وأنسب من دفعهما والتقول عليهما والتأويل لهما.

إنّ الممعن النظر، الواضح الفكر النيّر البصيرة، يرى أن تلكم الظواهر الواردة في هذا الخفض، إنما اجتلبت تيسيرا على أُذن السامع؛ ليستسيغ موسيقى الجر الإعرابي، ولينا سب المجرور التابع لإيقاع ما يجاوره صوتيا. فالجرس الصوتي، والإيقاع الموسيقي، هو المسؤول الأول عن مثل هذه الظواهر التي تخالف القواعد النحوية والإعرابية. فلا ينبغي الخوض والتأويل على حساب الجوانب اللغوية الواضحة كوضوح الشمس، التي لا تُحجب بغربال، إنَّ جر الأمثلة السابقة - وإن كانت مخالفة للقواعد النحوية التي اجتلبت لحفظ اللغة - إنما هو لتسهيل نطق اللغة نفسها، وتيسيرها، وعدم زجِّها في غياهب جبِّ التأويل المكروه، إذ من خلال ما تتابع عليه السماع في تلك النماذج لا يمكن إدراجه والاتيان به والاستئناس فيه إلا من باب وضعه ضمن التخفيف للمنطوق من اللغة العربية، والتيسير على الناطقين بها، والتخفيف الذي يجتلب بغية السهولة والوضوح في جملها وعباراتها، وهذا ديدن من وضع قواعد اللغة بعد الاستقراء والتتبع

(١) ينظر: الحذف والتقدير في النحو العربي: ١٣٥.
(٢) ينظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: ٢١١ - ٢١٢.
(٣) الإتقان في علوم القرآن: ٣ / ٣٧١.

والتمحيص عن فكر وذهن وقَّادينِ.

المبحث الثاني: الإعراب التقديري

توطئة: تأتي العلامة الإعرابية في الكلمة آخراً ؛ تبياناً للمعنى وأثرا للنحو والسليقة. وقد لا تأتي أحيانا فتقدر تقديرا بحسب موقعها، فتكون مقدرةً للتعذر أو الثقل وهذا ما يسمى بالإعراب التقديري.

وللإعراب التقديري أماكن، اقتضبها صاحب القطر ولخَّصها، ذاكرا أنواعها فقال في تبيينها: «فَالَّذِي يقدر الْإِعْرَاب خَمْسَة أَنْوَاع، أَحدهَا: مَا يقدر فِيهِ حركات الْإِعْرَاب جَمِيعهَا، لَكِن الْحَرْف الآخر مِنْهُ لَا يقبل الْحَرَكَة لذاته، وَذَلِكَ الِاسْم الْمَقْصُور وَهُوَ الَّذِي آخِره ألف لَازِمَة نَحْو: الْفَتى تَقول جَاءَ الْفَتى، وَرَأَيْت الْفَتى، ومررت بالفتى، فتقدر فِي الأول ضمة، وَفِي الثَّانِي فَتْحة، وَفِي الثَّالِث كسرة، وَمُوجب هَذَا التَّقْدِير أَنَّ ذَات الْألف لَا تقبل الْحَرَكَة لذاتها»[1]. والسبب في ذلك هو التعذر؛ لأنه يستحيل أن تُحرّك الألف في أي مكان وجدت فيه وتتعذر في ذلك تعذرا لا رجعة فيه، ورضيت على نفسها السكون الدائم، فوقعت العلة الصوتية لإعراب ما ختم بالألف تقديرا[2].

والموضع الثَّانِي: «مَا يقدر فِيهِ حركات الْإِعْرَاب جَمِيعهَا، لَا لكَون الْحَرْف الآخر مِنْهُ لَا يقبل الْحَرَكَة لذاته، بل لأجل مَا اتَّصل بِهِ وَهُوَ الِاسْم الْمُضَاف إِلَى يَاء الْمُتَكَلّم نَحْو: غلامي وَأخي وَأبي، وَذَلِكَ لِأَن يَاء الْمُتَكَلّم تستدعي انكسار مَا قبلهَا لأجل الْمُنَاسبَة، فاشتغال آخر الِاسْم الَّذِي قبلهَا بكسرة الْمُنَاسبَة منع من ظُهُور حركات الإعراب فِيهِ»[3]، وبيَّنَ النحاة أسباب ذلك وعلَّلوه: بأنه لزم كسر ما قبل هذه الياء –التي للمتكلّم - ليدفع عن الياء التغيير والقلب؛ لأنه لا يُنكَر "أنَّ ياء المتكلم تكون ساكنة، ومفتوحة. إذ لو لم يُكسَر ما قبلها، لانقلبت في الرفع واوًا، فيكون لفظها: (هذا غُلامُو)، فتذهب صيغة الإضافة. ولانقلبت في النصب ألفًا فيقال: (رأيتُ غُلامَا). فلمّا كان إعرابُ ما قبلها يُؤدّي إلى "تغييرها وانقلابِها إلى لفظِ غيرها"، تركوا ذلك كله،

(١) شرح قطر الندى: ٥٦.
(٢) ينظر: اللمحة في شرح الملحة: ١ / ١٧٩.
(٣) شرح قطر الندى: ٥٦.

واتجهوا إلى كسرِ ما قبلها(١).

والموضع «الثَّالِث: «مَا يقدر فِيهِ الضمة والكسرة فَقَط للاستثقال، وَهُوَ الِاسْم المنقوص ونعني بِهِ الِاسْم الَّذِي آخِره يَاء مكسور مَا قبلهَا كَالْقَاضِي والداعي»(٢). والعلة الصوتية في ذلك، هو استثقال إظهار الكسرة والضمة على الياء المسبوقة بكسر «لضعف الياء وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة»(٣).

والموضع الرَّابِع: «مَا تقدر فِيهِ الضمة والفتحة للتعذر، وَهُوَ الْفِعْل المعتل بِالْألف نَحْو: يخْشَى، تَقول: يخْشَى زيد، وَلنْ يخْشَى عَمْرو، فتقدر فِي الأول الضمة، وَفِي الثَّانِي الفتحة؛ لتعذر ظُهُور الحركات على الْألف. الْخَامِس: مَا تقدر فِيهِ الضمة فَقَط، وَهُوَ الْفِعْل المعتل بِالْوَاو نَحْو: زيد يَدْعُو، وبالياء نَحْو: زيد يَرْمِي، وَتظهر الفتحة لخفتها على الْيَاء فِي الْأَسْمَاء وَالْأَفْعَال، وعَلى الْوَاو فِي الْأَفْعَال كَقَوْلِك: إِنَّ القَاضِيَ لن يقْضِيَ وَلنْ يَدْعُوَ، قَالَ الله تَعَالَى: «أجِيبُوا دَاعِيَ الله» و»لن يُؤْتِيَهم الله خيرا» و»لن نَدْعُوَ من دونه إِلَهًا»(٤). فالتعذر والثقل هما الدافعان اللذان استبدلا الحركة الإعرابية وقاما بتقديرها والإتيان بغيرها(٥).

وقد فصَّلَ القولَ في الإعراب التقديري العالم اللغوي الكبير ابن جني في كتابه اللمع إذ قال في المنقوص: «فالمنقوص كلُّ اسْم وَقع فِي آخِره يَاءٌ قبلهَا كسرةٌ نَحْو: القَاضِي والداعي، وَهَذِه الْيَاء لَا تدْخلهَا ضمة وَلَا كسرة، وَإِن لقيها سَاكن بعْدهَا حذفت لالتقاء الساكنين، تَقول فِي الرّفْع: هَذَا قاضٍ يَا فَتىً، وَفِي الْجَرّ: مَرَرْت بقاضٍ يَا فَتىً، وَكَانَ الأَصْل فِيهِ: هَذَا قَاضِي، ومررت بقاضي، فأسكنت الْيَاء استثقالا للضمة والكسرة عَلَيْهَا، وَكَانَ التَّنْوِين بعْدهَا سَاكِنا فحذفت الْيَاء لالتقاء الساكنين، وَبقيت الكسرة قبلهَا تدلُّ عَلَيْهَا، فَإِنْ نصبت المنقوص جرى مجْرى الصَّحِيح لخفة الفتحة، تَقول فِي النصب: رَأَيْت قَاضِيا يَا فَتى، ففتحة الْيَاء عَلامَة النصب، فَإِن وقفت على الْمَجْرُور وَالْمَرْفُوع من هَذَا الْبَاب حذفت الْيَاء ووقفت على مَا قبلهَا سَاكِنا تَقول فِي الْوَقْف: هَذَا قاضْ ومررت بقاض، وَيجوز أَن تقف بِالْيَاءِ فَتَقول: هَذَا قَاضِي، ومررت بقاضي،

(١) ينظر: شرح المفصل: ٢ / ٢٠٦.
(٢) شرح قطر الندى: ٥٦.
(٣) شرح الرضي على الكافية: ١ / ٩٨.
(٤) شرح قطر الندى: ٥٥ - ٥٧.
(٥) ينظر: اللمع في العربية: ١٢٤، وشرح المفصل: ١ / ١٥١.

وَتقول فِي النصب: رَأَيْت قَاضِيا، تقف بِالْألف كَمَا تَقول رَأَيْت زيدَا»(١).

وبعد أن دبَّجَ كلاما في بيان المقصور وعلة عدم ظهور الحركات عليه بقوله: «أما الْمَقْصُور فَكلُّ اسْم وَقعت فِي آخِره ألف مُفْرَدَة، نَحْو: عَصا ورحى، والمقصور كُله لَا يدْخلهُ شَيْء من الْإِعْرَاب؛ لِأَن فِي آخِره ألفا، وَالْألف لَا تكون إِلَّا سَاكِنة، تَقول فِي الرّفْع: هَذِه عَصا يَا فَتى، وَفِي النصب: رَأَيْت عَصا يَا فَتى، وَفِي الْجَرّ: مَرَرْت بعصا يَا فَتى، كُله بِلَفْظ وَاحِد، وَسَقَطت الْألف من اللَّفْظ لسكونها وَسُكُون التَّنْوِين بعْدهَا، وَبقيت الفتحة قبلهَا تدل على الْألف المحذوفة، فَإِن وقفت على الْمَرْفُوع من هَذَا وَالْمَجْرُور حذفت التَّنْوِين، كَمَا فعلت فِي الصَّحِيح ووقفت على الْألف، الَّتِي هِيَ حرف الْإِعْرَاب تَقول فِي الْوَقْف: هَذِه عَصا، ومررت بعصا، فَإِن وقفت على الْمَنْصُوب الْمنون أبدلت من تنوينه ألفا فِي الْوَقْف وحذفت الْألف الأولى الَّتِي هِيَ حرف الْإِعْرَاب؛ لسكونها وَسُكُون الْألف الَّتِي هِيَ عوض من التَّنْوِين بعْدهَا، تَقول فِي الْوَقْف: رَأَيْت عَصا، فَإِن لم يكن الْمَقْصُور منونا كَانَت أَلفه ثَابِتَة على كل حَال مَا لم يلقها سَاكن من كلمة بعْدهَا، تَقول: هَذِه حُبْلَى، وَرَأَيْت حُبْلَى، ومررت بحبلى»(٢).

ويتوغل العُكْبَريُّ - صاحب اللباب - بتفسيره للإعراب التقديري، ويبرر ذلك بعدم ارتياح العربية لدى التصويت بها، بتوالي أربع متحركات، وما يقع على اللسان من صعوبة وجهد في أثناء النطق بها، فيعلل الإعراب التقديري في المنقوص لسببين: أَحدهمَا: أَنَّ الْيَاء مقدَّرة بكسرتين فَإِذا كَانَت قبلهَا كسرة ضَمَمتها أَو كسرتها جمعت بَين أَربع حركات مستثقلة. وَالثَّانِي: أَنَّ الْيَاء خفيّة، وتحريكها تكلُّف لإبانتها بِمَا هُوَ أَضْعَف مِنْهَا وَذَلِكَ شاقٌّ (٣).

ثم ينتقل إلى الإعراب التقديري في المقصور، ويجتلب لوقوعه حجّة تدفع الذرائع عن استبدال الحركة الأصلية الظاهرة الواضحة، بأخرى مقدرة خفيّة، فيسوغ ذلك ويلتمس العذر له بقوله: «وإِنَّما لم تظهر فِي الْألف الْحَرَكَة؛ لِأَنَّهَا هوائية تجْرِي مَعَ النَّفس لَا اعْتِمَاد لَهَا فِي الْفَم، وَالْحَرَكَة تمنع الْحَرْف من الجري وتقطعه عَن استطاعته، فَلم تجتمعا وَلِهَذَا إِذا حرّكت الْألف انقلبت همزَة»(٤).

(١) اللمع في العربية: ١٤ - ١٥.
(٢) اللمع في العربية: : ١٦.
(٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١ / ٨١.
(٤) المصدر نفسه: ١ / ٨٥.

وبيَّن ابن يعيش سبب الإعراب التقديري ومشقة ظهور الحركات الإعرابية الأصلية على حرفي الألف والياء مع نفور اللسان وفراره من الإعراب الأصلي قائلا: «إنَّ اختلاف الآخِر يقْدَّر تقديرًا، من غيرِ أن يُلْفَظ به، وذلك إذا كان حرفُ الإعراب نابِيًا عن تحمُّل الحركة؛ بأن يكون حرفَ عِلّة، كالألف في «عَصًا» و«حُبْلَى»، والياء في «قاضٍ»؛ لأنَّ الكلمة في نفسها معربةٌ بحُكْم الاسميّة، إذ لم يعرض فيها ما يُخْرِجها عن التمكّن، واستحقاقِ الإعراب. وإنما حرفُ الإعراب في «عصا» وشِبْهه ألفٌ، والألف لا تتحرَّك بحركة؛ لأنّها مَدَّةٌ في الحَلْق، وتحريكُها يمنعها من الاستطالة والامتدادِ، ويُفْضِي بها إلى مُخْرَج الحركة. فكونُ الإعراب لا يظهر فيها لم يكن لأنَّ الكلمة غيرُ معربة، بل لنُبُوّ في محل الحركة. بخلافِ «مَنْ»، و«كَمْ»، ونحوِهما من المبنيات، فإنَّ الإعراب لا يتعذر على حرف الإعرابُ منها؛ لأنه حرفٌ صحيح يمكن تحريكُه. فلو كانت الكلمةُ في نفسها معربة، لَظهر الإعرابُ فيها، وإنَّما الكلمةُ جَمْعًا في موضعِ كلمة معربة. وكذلك ياءُ «المَاضي»، و«الداعي»، لا يظهر فيهما الرفعُ والجرُّ، لثقلِ الضمَّة والكسرة على الياء المكسورِ ما قبلها، فهي نابيةٌ عن تحمُّلِ الضمَّة والكسرة. واعلمْ أنَّ صاحب الكتاب لم يستقصِ الكلام على المقصور والمنقوص، وإنَّما أشار إليهما إشارة، ولا بد من التنبيه على نُكَت بايْنِهما، بما فيه مَقْنَعٌ»[1].

وينقل الدكتور عبد الصبور شاهين رأيَ (هنري فليش) واعترافه باستيلاء هذه الظواهر وتمكنها إعرابيا ولغويا، فيقول: «ويبقى أنَّ العرف قد جرى في قليل أو كثير على هذا... عندما تلتقي الواو بالكسرة قد يحدث أن ترى نوعا من تكلف النطق وثقله، فلسنا ندري على الأقل بوساطة عاداتنا اللغوية نوع المشقة النطقية التي يمكن أنْ تنجم في نطقها، وقد اعتدَّ النحاة العرب تتابع هذا النوع ثقيلا»[2]، فالتيسير والسهولة ودرء التكلف في النطق هو الذي دفع المستشرق فليش لإقراره بهذه الظاهرة، فلا شكَّ أنه تعايش معها كثيرا وهو صاحب لسان غير عربي، فوجد منها ما وجد من صعوبة في التكلم والانتقال ما بين الحركات الطوال والقصار، فصرَّح بكلامه آنفا. فاللجوء الى استعمال صوت مكان آخر وحركة مقام أخرى، ما هو إلا للتخلص من العسر والثقل واجتلاب اليسر والسهولة.

(١) شرح المفصل: ١ / ١٦٢.
(٢) العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد: ٢٠٣ - ٢٠٤.

إنَّ في صلب تلك الملاحظ المكثفة عن مسائل التقدير الإعرابي والتي ثبّت فيها النحويون واللغويون قديما وحديثا أقوالهم مع ذكر الأسباب المرجوة لها، يمكننا القول إنَّ التعليلات الصوتية أعطت عذراً مقبولاً للواقع المنطوق حول الحركات الإعرابية المقدرة، فالنظر إلى التحليل الصوتي وتعليلاته التي غايرت حركات الإعراب جعلَ للكلمات التي طرأ عليها التغيير مكانةً كبيرةً من بين الكلمات الأخرى، فالنحاة قديما والباحثون حديثا لم ينفكوا عاكفين على دراسة هذه الظواهر ومسبباتها.

ولعلي أختم هذا المبحث بخلاصة توصَّل إليها أحد الباحثين في هذا الجانب، إذ يعلل وقوع الإعراب التقديري، بمعرفة علماء العربية للدافع الصوتي المحض، لكن تقديرهم للإعراب المقدر وقع لاطراد القاعدة النحوية، فالعلامة الإعرابية أثر حاصل عن تنازع عاملين، نحوي وآخر صوتي، فجاء حرص القدماء بتفسيرهم الصوتي مراعاةً لعامل النحو، إلَّا أنَّ رياح التراكيب تجري بما لا تشتهي العوامل النحوية وصنعتها الإعرابية فتحدث تغييرات صوتية[1].

(١) ينظر: التكامل التركيبي الصوتي وأثره في توجيه النحاة: ١٣٩.

الخاتمة وأهم النتائج

١. ملازمة العلل الصوتية واتصالها اتصالا تامًّا بالأحكام النحوية؛ إذ الحركات الإعرابية بوصلة الأبواب النحوية وأحكامها. والمظهر الصوتي مؤسِّس لبقية الفروع اللغوية ولاسيَّما النحوية منها.

٢. ظاهرة الجوار من الظواهر اللغوية الكثيرة التي أثبتت المقدرة الإبداعية للغة العربية، ومرونتها ومطاوعتها للسان الذي ينطق بها، وهذه مزيَّةٌ لا توجد في غيرها من اللغات الأخرى. وقد سعيتُ جاهدا لبيان العلة الصوتية في هذه الظاهرة وتأثيرها في انصراف حركة التابع عن متبوعه الحقيقي وخضوعه لحركة ما يجاوره.

٣. استحبَّ العرب رغبة الميل إلى الإعراب على المجاورة؛ لعلل صوتية لفظية كالتجانس والتناسق والتوافق الحركي اللفظي. ليس هذا فحسب، بل إنَّ اللغة العربية نفسها تتنازل عن أحكام لغوية لتوليَ التناسب الصوتي اهتماما ملحوظا كما في قولهم: (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ).

٤. جميع الأمثلة التي تناقلتها العرب في ظاهرة الإعراب على الجوار، هي أمثلة مسموعة ونُقلت بالتواتر، وهذا يدلُّ على أنَّ هذه الظاهرة قديمة ومتداولة، في حين أنَّه يستحيل أن يُؤتى بأمثلة معاصرة، لتُخرَّج على ظاهرة المجاورة فالعلة الصوتية لظاهرة المجاورة لا يمكن أن يقاس عليها.

٥. تأكَّدَ الإعرابُ على المجاورة في أمثلة كثيرة، وأقام في تعليلات صوتية بحتة أدّت معناها ومغزاها وكل بحسب موقعه. فلا سببَ وجيهَ يمكن أنْ يبعث الريبة لدى الباحثين من الأخذ به.

٦. سهَّل التناغمُ الصوتيُّ بين المتجاورين، والتزامهما بحركة واحدة ظاهرة المجاورة، فتمَّ المرادُ ويَسُر النطقُ ولم يُبخس أحدهما وهذه فائدة جلية.

٧. يسعى المتكلم إلى ادِّخار الجهد العضلي بغية التيسير في النطق، فينحو بشعور أو بدونه إلى توافق الحركات وتماثلها.

٨. يُعدُّ الإعرابُ التقديريُّ مثالا حيًّا جليًّا لحكمٍ نحويٍّ خالفَ أصله، أو جاء على غيره؛ لعلة صوتية معلومة هي الثقل أو التعذر.

٩. علَّلَ النحويونَ وجود علامات إعرابية مقدرة في نهاية الكلمات، ولا سيَّما المقصورة منها والمنقوصة. وتعليل النحاة هذا أعطى انطباعا لدى المتكلم بأنَّه ينطق حركات لا وجود

لها لعلة صوتية.

١٠. أثبتنا وجود تعليلات صوتية في جوانب من الأحكام النحوية، ولا سيَّما في ظاهرتي المجاورة والإعراب التقديري، فكانت مسوِّغا مقبولا لانطلاق البحث عن أعذار تسهم في تيسير مثل هذه الظواهر النحوية.

المصادر والمراجع

١. الاتقان في علوم القران: عبد الرحمن بن أبي بكر، . جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، . الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م.

٢. أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: د. عبد الصبور شاهين، . مكتبة الخانجي، . القاهرة، الطبعة الأولى، . لسنة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

٣. أدب الكاتب –أو - أدب الكُتَّاب: ابو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، تحقيق: . محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د، ط، ت).

٤. ارتشاف الضرب، من لسان العرب: . أبو حيان محمد بن يوسف بن علي، بن يوسف بن حيان أثير الدين، الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: . رجب عثمان محمد ومراجعة: رمضان عبد التواب، طبع في مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٥. الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد: . د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، الشركة المصرية العالمية للنشر، الطبعة: الأولى / ٢٠٠١م.

٦. الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: . البصريين والكوفيين، . عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، . أبو البركات، . كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٧. تحرير التحبير، في صناعة الشعر والنثر، وبيان إعجاز القرآن: . عبد العظيم بن الواحد. بن ظافر ابن أبي الإصبع العدواني، البغدادي ثم المصري (المتوفى: ٦٥٤هـ)، تقديم وتحقيق: . الدكتور حفني محمد شرف، الجمهورية العربية المتحدة - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي (د، ط، ت).

٨. التعريفات: . علي بن محمد بن علي الزين. الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، حققه، وضبطه، وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر وهو: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى / ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٩. التكامل التركيبي الصوتي وأثره في توجيه النحاة: . خالد شاكر حامد، الجامعة العراقية، كلية الآداب، ٢٠١٨م.

١٠. الجمل في النحو: . أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، الطبعة: الخامسة / ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

١١. حاشية الصبان، على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: . أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ): دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى / ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م.

١٢. الحجة للقراء السبعة: . الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي (المتوفى: ٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، الطبعة: الثانية / ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

١٣. الحذف والتقدير في النحو العربي: . د. علي أبو المكارم، دار غريب القاهرة، الطبعة الأولى / ٢٠٠٧م.

١٤. شرح الرضي على الكافية: . رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (المتوفى: ٦٨٨هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس / بنغازي، الطبعة الثانية / ١٩٩٦م.

١٥. شرح المفصل للزمخشري: . يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، الطبعة: . الأولى، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

١٦. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام جمال الدين الأنصاري: تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع - سورية، (د، ط، ت).

١٧. شرح قطر الندى وبل الصدى: . عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، الطبعة: الحادية عشرة، ١٣٨٣هـ.

١٨. الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: . أحمد بن فارس بن

زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، مطبوعات محمد علي بيضون، الطبعة: الأولى / ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

١٩. ظاهرة التوهم في الدراسات النحوية والتصريفية: . السيد رزق الطويل، مجلة معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى، العدد الأول / ١٩٨٢م.

٢٠. ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية ومواقعها في القرآن الكريم: . د. فهمي حسن النمر، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٥م.

٢١. العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد: . هنري فليش، وتعريب وتحقيق: الدكتور عبد الصبور شاهين، دار المشرق - بيروت، الطبعة الثانية: ١٩٨٣م.

٢٢. العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث: . د. محمد حماسة عبد اللطيف، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٨٤م.

٢٣. العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده: . أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، الطبعة: الخامسة / ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٢٤. العين: . أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ) المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

٢٥. فقه اللغة وسر العربية: . عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (المتوفى: ٤٢٩هـ)، المحقق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الأولى / ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

٢٦. القاموس المحيط: . مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفى: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثامنة / ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٢٧. الكتاب: . عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة / ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م

٢٨. اللباب في علل البناء والإعراب: . أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري

البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ _ ١٩٩٥م.

٢٩. اللغة العربية معناها ومبناها: . د. تمام حسان، دار الثقافة / الدار البيضاء، طبعة ١٩٩٤م.

٣٠. اللمحة في شرح الملحة: . محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (المتوفى: ٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

٣١. اللمع في العربية: . أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت (د، ط، ت).

٣٢. مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط بشرح العلامة الجاربردي وحاشية ابن جماعة الكناني على الشرح: علم الكتب - بيروت (د، ط، ت).

٣٣. المحكم والمحيط الأعظم: . أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى / ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٣٤. المزهر في علوم اللغة وأنواعها: . عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى / ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

٣٥. معجم مقاييس اللغة: . أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٣٦. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: . عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادسة / ١٩٨٥م.

٣٧. المنصف شرح كتاب التصريف للمازني: . أبو الفتح عثمان ابن جني (المتوفى: ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمود مصطفى وعبد الله أمين، الطبعة: الأولى، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة - مصر، ١٩٥٤م.

٣٨. المنهج الصوتي للنحو العربي في معاني القرآن: . د. محمد كاظم البكّاء، مجلة المورد، مج ١٧، ع٤، لسنة ١٩٨٨م.
٣٩. النحو العربي نقد وبناء: . د. إبراهيم السامرائي، دار الصادق / بيروت، لبنان.